



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



اجتماع رفيع المستوى لاستعراض أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية

اجتماع افتراضي عبر الإنترنت

بيروت، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

المذكرة التوضيحية

تنظم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع حكومي رفيع المستوى لاستعراض وإطلاق "أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية"، وذلك في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٠ من الساعة ١١:٠٠ صباحاً ولغاية الساعة ١٣:٠٠ بعد الظهر بتوقيت بيروت.

١- خلفية الاجتماع

يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية هدفاً رئيسياً تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيقه منذ سنوات بغية تطوير وتحسين رفاهية السكان. في هذا السياق، استمرت المطالبة الملحة للحكومات العربية لكي تتبنى نماذج تنمية جديدة قادرة على معالجة تجليات اللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية بطريقة أفضل وأكثر نجاعة. وفي هذا الإطار، انتت أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة لتعطي الأولوية لتحقيق المساواة كهدف مستقل وكقضية شاملة مرتبطة بشكل وثيق بتحقيق جميع الأهداف، لا سيما أن الحد من اللامساواة يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

إلا أن السياسات العامة في الدول العربية تعاني من معوّقات أساسية و مترابطة تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانيات الضعيفة وتلك التي تعاني من نزاعات أو تلك المتأثرة بها. وتتضمن هذه المعوّقات: ضعف القدرات المؤسسية لمكافحة الفقر، وزيادة غير مسبوقة للامساواة والتهميش الاجتماعي، وغياب تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وضعف المنظور الحقوقي للتنمية، وغياب رؤية وطنية واضحة ومتكاملة وطويلة المدى، وغياب الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة، وضعف المشاركة المدنية في عمليات صنع القرار، وارتفاع نسب البطالة، وتدني مستويات الحماية الاجتماعية. وفي أغلب الأحيان، تتبعثر جهود تحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات حكومية مختلفة نتيجة غياب التنسيق الفعال والتكامل بين القطاعات المختلفة والاتساق في السياسات، ويتفاقم أثر المعوّقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات ومحدودية المساحة والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة.

في ظل هذه المعوّقات، إن تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية وملحة خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-١٩.

لماذا تم تطوير هذه الأداة؟

تعمل الإسكوا بشكل وثيق مع المسؤولين الحكوميين ومؤسسات المجتمع المدني لبناء توافق في الآراء بشأن القيم والمبادئ والسياسات والمناهج والبرامج اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مع التركيز على **ركائزها الأربع** أي المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة.

وعليه، أعدت الأمانة التنفيذية للإسكوا مجموعة غنية من المنتجات المعرفية والدلائل التدريبية التي تحتوي على برامج تهدف إلى بناء قدرات صانعي السياسات في الدول العربية وتعزيز مهاراتهم في صياغة وتنفيذ خطط وسياسات قائمة على ركائز العدالة الاجتماعية. وتضم هذه الدلائل:

- ❖ دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات وضع الخطط والسياسات الإنمائية
- ❖ دليل تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية
- ❖ دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
- ❖ دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة
- ❖ دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي
- ❖ المنهج التدريبي لتعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار

في هذا السياق، سعت الإسكوا إلى تطوير أداة لتقييم نقاط القوة والضعف في مدى مراعاة السياسات لمبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية ((Policy Gap Assessment Tool (PGAT)، تهدف إلى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات من خلال تبني خطوات عملية وملموسة لمعالجتها. تستعرض هذه الأداة مبادئ ومواضيع العدالة الاجتماعية الرئيسية المتاحة في صيغة سهلة الاستخدام وتفاعلية ومتاحة للجميع، كما ستضمن مجموعة من المعايير والمؤشرات العملية ذات الصلة.

وعليه، عمل فريق الإسكوا بالإضافة إلى مستشار مختص بالسياسات والإدارة العامة ومجموعة من الخبراء الحكوميين في الجمهورية التونسية على تحديد المعايير والمؤشرات التي ستعتمد لتطوير الأداة وتحويلها إلى وسيلة تقييم عملية وسمن خلال مراجعة سياسة عامة أو خطة قطاعية محددة وقياس مدى تعميم مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية فيها. ولتسهيل عملية تطوير الأداة وتحديد الفجوات والثغرات، عقد فريق العمل عدد من الاجتماعات الاستشارية لمناقشة مضمون الأداة وبنيتها ومنهجية عملها المقترحة وتحديد الأولويات التي يجب أن يتضمنها التقييم.

ما هي الأهداف الرئيسية للأداة؟

- ❖ تمكين المؤسسات الحكومية من التقييم الذاتي لقدراتها على دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات بطريقة تشاركية؛
- ❖ تزويد المؤسسات الحكومية بأداة ولوحة نتائج بصرية لتقييم مدى تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في سياساتها الوطنية والسماح لها باستخدام هذا التصنيف كمعيار لتحسين قدراتها على تصميم الخطط والسياسات؛
- ❖ بناءً على نتائج التقييم، تمكين المؤسسات الحكومية من التوصل إلى حلول محلية وإصلاحات لمعالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات.

ماذا يمكن أن تحدد الأداة؟

- ❖ الثغرات المعرفية والمهارات المطلوبة في عمليات تصميم أو تنفيذ أو تمويل أو تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛
- ❖ ثغرات في بناء الإجماع حول خيارات السياسة العادلة والشاملة والقائمة على المساواة والمشاركة والحقوق؛
- ❖ نواقص داخل البيئة التمكينية / التنظيمية حيث تتم هذه العمليات، وبالتالي أهمية تقييم الثغرات في الأطر التشريعية والتنظيمية التي توجه هذه العمليات؛
- ❖ أوجه القصور في الهياكل المؤسسية والآليات الداخلية التي تضمن تماسك وتنسيق السياسات.
- ❖ أوجه القوة في الهياكل الداخلية للمؤسسة.

ما هي النتائج التي ستساهم هذه الأداة في تحقيقها؟

بالاستناد إلى معايير ومؤشرات واضحة ومحددة، ستؤدي هذه الأداة إلى وضع خطط عمل واضحة وواقعية، تساعد الإسكوا المؤسسة في تطبيقها من خلال تقديم الدعم الفني، مما سوف يؤدي إلى نتائج ملموسة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

على المدى القصير والمباشر:

- ❖ تحديد مدى إدماج مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج؛
- ❖ تشخيص ورصد الفجوات والثغرات ونقاط القوة التي يمكن البناء عليها في صياغة خطط وسياسات قائمة على مبادئ ومفاهيم العدالة الاجتماعية، وتعرقل تنفيذ برامج عملية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

على المدى المتوسط:

- ❖ تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها؛
- ❖ تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات؛
- ❖ تبني خطوات عملية وملموسة لمعالجة هذه الثغرات.

على المدى الطويل:

- ❖ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم سياساتها وخططها وفي تنفيذ برامجها؛
- ❖ تحسين الوصول إلى المعلومات والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات؛
- ❖ تعزيز القيادة والتوجيه وتعزيز التكامل والاتساق بين السياسات.

كيف سيتم إطلاق واختبار الأداة؟

تخضع هذه الأداة إلى سلسلة من الاستعراضات والاختبارات والمناقشات الفنية على الصعيد الوطني والإقليمي على النحو التالي:

- ❖ **في المرحلة الأولى:** تم اختبار هذه الأداة في ورشة عمل وطنية عقدت في الجمهورية التونسية حيث قدم المشاركون في الورشة ملاحظات قيّمة حول مضمون الأداة وهيكلتها ومنهجية عملها المقترحة. كما أبدوا الرأي في مرونتها وقابليتها للتكيف مع السياق الوطني، واقترحوا مجموعة من التوصيات. واستناداً إلى هذه المناقشات قام فريق عمل الإسكوا بتعديل الأداة وادخال التغييرات المقترحة.
- ❖ **في المرحلة الثانية:** لمتابعة سلسلة الاستعراضات والمناقشات على الصعيد الإقليمي، تم عرض ومناقشة الأداة في اجتماع خبراء افتراضي شارك به أبرز الخبراء وأصحاب المصلحة والأكاديميين المعنيين من المنطقة العربية.
- ❖ **في المرحلة الثالثة:** ستستعرض الإسكوا هذه الأداة أمام الدول الأعضاء في اجتماع إقليمي رفيع المستوى بهدف تعميم استخدامها كوسيلة عملية للتقييم الذاتي.

ماذا تتضمن وثيقة الأداة؟

تتألف الوثيقة المعنونة "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" من أربعة أقسام على النحو التالي:

- ❖ **القسم الأول:** يتضمن معلومات عامة حول الأداة وأهدافها وكيفية تطويرها.
- ❖ **القسم الثاني:** يقدم معلومات أساسية عن مفهوم العدالة الاجتماعية والمقاربة المعتمدة في الأداة، ويسلط الضوء على العلاقة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعدالة الاجتماعية.
- ❖ **القسم الثالث:** يستعرض منهجية التقييم الذاتي (دليل عملية التقييم الذاتي) ويقدم الاعتبارات المرجعية والمراحل التطبيقية المتعلقة بإجراء عملية تقييم السياسات العامة بدءاً من التخطيط وصولاً إلى احتساب النتائج.
- ❖ **القسم الرابع:** يتضمن أداة التقييم (استبيان التقييم الذاتي) التي تشمل الأسئلة والمؤشرات والمعايير والمراجع المتصلة بمسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية.

كيف سيتم استخدام نتائج التقييم؟

تسعى الإسكوا إلى توسيع نطاق استخدام أداة التقييم في كافة الدول العربية عبر توفيرها على منصة إلكترونية يتمكن من خلالها صانعو السياسات وأصحاب المصلحة من القيام بهذا التقييم بشكل ذاتي ومستقل وتبعاً لخصوصيات وأولويات كل بلد، واستخدام نتائجه لسد الثغرات وتصويب عمليات صناعة السياسات والخطط بما يحقق المزيد من العدالة الاجتماعية.

٢- أهداف الاجتماع

تنظم الإسكوا اجتماع حكومي رفيع المستوى بهدف عرض وإطلاق أداة تقييم الثغرات في مدى مراعاة السياسات للعدالة الاجتماعية أمام الدول الأعضاء في الإسكوا، والنظر في مضمونها والمنهجية المقترحة لتطبيقها. كما سيتم عرض الأسئلة العامة والخاصة المطروحة والمكونة للأداة وكذلك عرض مدى فاعلية هذه الأسئلة في تحديد الثغرات في إدماج مبادئ ومفاهيم وركائز العدالة الاجتماعية في السياسات والبرامج العامة. ويسعى الاجتماع إلى تعميم استخدام الأداة في الدول الأعضاء وتعظيم الاستفادة منها من خلال تقديم الدعم الفني في تحليل نتائج التقييم، ووضع الحلول المناسبة لسد الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات والبرامج الوطنية. كما يهدف الاجتماع إلى اختيار سياسة اجتماعية محددة يتم تقييمها على المستويات الوطنية والخروج بتقرير تحليلي حول النتائج، والاتفاق على جدول زمني للقيام بالخطوات المرتبطة بذلك.

٣ - المشاركون

سيشارك في الاجتماع مجموعة من الخبراء والاستشاريين الحكوميين وصانعي السياسات والمسؤولين عن تنفيذها العاملين في وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارات العمل في الدول الأعضاء في الإسكوا.

٤- تنظيم الأعمال

يعقد الاجتماع الافتراضي في جلستين متتاليتين في يوم واحد، مدة كل منهما حوالي الساعة. يعتمد الاجتماع اللغة العربية في العرض والمناقشات، كما يعتمد منهجية تفاعلية قائمة على الحوار النشط وتبادل الآراء والملاحظات العلمية والعملية.

ستقوم الإسكوا بإرسال الوثيقة المعنونة "أداة تقييم مدى توافق السياسات العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" عبر البريد الإلكتروني قبل خمسة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع لإتاحة الفرصة أمام المشاركين للاطلاع عليها مسبقاً. كما سيتم تزويد جميع المشاركين بالرابط الخاص بالاجتماع قبل خمسة أيام من تاريخ انعقاده.

٥ - المراسلات

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى توجيه المراسلات إلى السيدة أنجلا سماره، باحثة اجتماعية في قسم العدالة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (samaraa@un.org).